

## من ندرة الوساطة إلى كثرتها.. ماذا يجري لإثيوبيا



قادرة على تغيير الأمر الواقع سياسيا، وعاجزة عن دفعه إلى الأمام، في ظل تعقيدات داخلية وتقديرات متشابكة لا تمهلها فرصة للمرونة والتسوية. ويمكن تفسيرها بأنها تنازل على حساب مجموعة إثنية تقع في نطاقها الأزمنة، فأقليم الفشقة الحدودي تسيطر عليه جماعة الأهمرا المتحالفة مع الحكومة المركزية تحت قيادة أبي أحمد، وأي اعتراف بسودانيتها سيؤثر على قوة هذا التحالف.

ما يجري في إثيوبيا من تفاصيل يمنع وصول أي وساطة إلى أغراضها النهائية، وهي التسوية المنطقية، ويشير رفض التجاوب والتحايل عليها إلى عدم الاستعداد لتحمل التكلفة، الأمر الذي ينطبق على أزمة تيغراي التي عجزت أي جهة خارجية عن التدخل السياسي فيها، ما دفع أدريس أبابا إلى تسليط الأضواء على كل من سد النهضة وأزمة الحدود مع السودان، وصرف الأنظار عن تيغراي التي لها حسابات خاصة، تقود الوساطة فيها -ولو على سبيل المناورة- إلى خلط الكثير من الأوراق الداخلية.

وتتعدد زيادة عدد الوسطاء الإقليميين الدوليين أملا في التشويش على الأفكار التي يمكن أن تطرح للتسوية، وسعيا لحدوث صدام بينهم، ما يمنحها مساحة للحركة والمناورة تساعد على عدم الوقوع في أسر تسوية منتجة ترفضها. تضع إثيوبيا العجلات أمام الحصان، حيث تتمتع عن قبول الوساطة ثقة في قدرتها على الحل، أو تضع شروطا قاسية، وإذا وافقت تدخلها في دروب تفرغها من مضمونها وتحولها إلى أداة بلا جدوى بالجوء إلى حجج وذرائع واهية، بالتالي تفقد مفعولها، وهو ما تعلمته مصر والسودان من جولات التفاوض في ملف سد النهضة.

لذلك فاي وساطة جديدة لحل أزمة السد أو مشكلة الحدود لن يقبل بها دون تحديد قواعد فنية واضحة ومصقوفة زمنية محددة، فقد فرضت التجربة مع إثيوبيا ضرورة توافر ضمانات معروفة ويصعب الانقراض عليها. تكشف مواقف إثيوبيا في إدارة الأزمات والوساطة أن حكومتها غير

لم ترفض مصر أو السودان حق إثيوبيا في التنمية، وكل ما طلب منها تحاشي تأثير السد على مصالحها، ووضع ضمانات بخصوص ذلك في اتفاق ملزم للجميع، والتقييد بالاتفاقيات الموقعة بين الدول الثلاث بالنسبة إلى سد النهضة والحدود مع السودان. لا يحمل التغيير الظاهر في موقف أدريس أبابا من الوساطة علامة إيجابية على تقديم تنازلات في الأزمته، ولا ينطوي على رغبة في الوصول إلى تسوية عادلة أو الرضوخ لضغوط خارجية من دول عدة، بل هو محاولة جديدة لاستنزاف المزيد من الوقت، حيث تيفقت إثيوبيا أن طريق الممانعة الذي تمسكت به يقودها إلى خسارة بعض القوى الإقليمية والدولية، وربما يضعها في إطار الدولة "المارقة".

ما تغير في إثيوبيا هو موقفها من الوساطة وليس تقديرها لأدوات الحل اللازمة في أي أزمة من الأزمات التي تمر بها، فقد فرضت عليها المشكلات الداخلية المتعددة انحناءات سياسية كي تتجنب الصراع على أكثر من جبهة في آن واحد.

التدخلات والأدوار الخارجية، ولا تستطيع إثيوبيا أو غيرها الصمود في مواجهة الضغوط، لأن انعكاسات الصراعات لا تقتصر على الدول المعنية بها مباشرة؛ فالشرايط التي تمتد منها كقنبلة بإحداث تحولات نوعية في التوازنات الإقليمية والتأثير على مصالح قوى متباينة عقب قيام بعض الدول بالاستثمار فيها وتوظيفها لتحقيق أهدافها.

ترك أسلوب المفاوضات الإثيوبي في محادثات سد النهضة وبدات منذ حوالي عشرة أعوام رواسب سلبية حول الطريقة التي تتعامل بها أدريس أبابا مع الأزمات، وأن منطق المظلومية والرغبة في مكافحة الفقر الذي تبنته ضد القاهرة في أزمة سد النهضة أخفق في أن يكون له دور كبير في إقناع الأطراف المعنية.

المساعي لإنهاء ملف سد النهضة الشائك.. بالشكل الذي يضمن حقوق مصر والسودان وإثيوبيا، في محاولة للاستفادة من العلاقة الجيدة بين الرياض وأديس أبابا من جهة وبين الرياض والقاهرة والخرطوم من جهة أخرى.

عقب احتدام الأزمة الحدودية بين إثيوبيا والسودان لم تجد الدول والمنظمات -التي أرادت الدخول على خطها لإيجاد حل- تجاوبا من الأولي، فوساطة جنوب السودان اصطدمت بشرط أدريس أبابا سحب الخرطوم القوات العسكرية من المنطقة التي تمرکز فيها مؤخرا، والتي يعتبرها السودان جزءا من أراضيه واستردها. في خضم تجاذبات سياسية ومناوشات عسكرية بين البلدين قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية دينا مفتي، الأربعاء الماضي، إن بلاده "ستشعر بالامتنان في حال توسطت تركيا بينها وبين السودان لحل النزاع الحدودي القائم"، ما يعني استدعاء انقرة للتدخل وحل المشكلة بما يضيء على دورها في المنطقة هالة سياسية إيجابية.

وتردد أن الاتحاد الأفريقي كلف الدبلوماسي الموريتاني محمد الحسن ولد لبات بقيادة وساطة لحل الأزمة الحدودية، وإذا صحت المعلومات حول هذه الخطوة فهذا يعني أول مقاربة عملية منه، والمفترض أن توقف زحف أي مبادرة خارجه.

ما الذي يجري كي تغير إثيوبيا موقفها من فكرة الوساطة في ملف سد النهضة والحدود مع السودان؟ وهل يمكن أن تقبل بوساطة خارجية لتسوية الأزمة في إقليم تيغراي، بعد أن تحول إلى حالة إنسانية خطيرة لدى بعض الدول والمنظمات؟

لم تعد أي دولة قادرة على تجنب

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

حاولت إثيوبيا أن تظل أزماتها الداخلية والإقليمية بمنأى عن التدخلات الخارجية، ورفضت عروضاً عديدة للوساطة، كجزء من فلسفة الحكومة المستمدة من منهج بات أصبلا لدى حكومات متعاقبة يبيغض اللجوء إلى الوساطة.

لكن البغض لم يصمد طويلا، ورضخت في النهاية؛ حيث أخفقت في الهروب وعجزت عن تقديم حلول للمشكلات، ووضعت في صورة أقرب إلى الدولة المزجة في المنطقة بدلا من أن تكون لاعبا يوفر الأمن والاستقرار.

حق إثيوبيا في التنمية لم ترفضه مصر أو السودان، وكل ما طلب منها هو تحاشي تأثير السد على مصالحها ووضع ضمانات بذلك في اتفاق ملزم للجميع والتقييد بالاتفاقيات الموقعة بين الدول الثلاث

ظلت أدريس أبابا ترفض وتتهرب من أي وساطة لتسوية أزمة سد النهضة بين مصر والسودان، وقبلت بوساطة أميركية مع البنك الدولي العام الماضي، وبعد فشل جولات عدة للتسوية قبلت بوساطة تحت مظلة الاتحاد الأفريقي وحده، لا تزال مستمرة ومتعثرة.

دعا مقترح سوداني إلى تعضيد المسار الأفريقي لحل الأزمة خوفا من تداعياتها عبر تحويله إلى مسار ريعي، تمثل فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، وتلعب الأطراف الأربعة دور الوساطة وتسهل عملية المفاوضات.

وقال وزير الدولة للشؤون الأفريقية في السعودية أحمد قطان إن بلاده "ستواصل

## الاتحاد المغاربي.. 32 عاما من الإصرار على الفشل

أمر لا مفر منه تملبه التحديات الدولية والواقع الاقتصادي الذي يحكمه منطق السوق، فاي تقتل لديه وسيلة للاحتماء من المخاطر الخارجية المتزايدة بأبعائها العسكرية والاقتصادية والسياسية، ومدخل لتحقيق التنمية الشاملة. ثم لماذا لا يتم التفكير بجدية في ضم كل من مصر والسودان بالنظر إلى أهميتها في شمال أفريقيا لتوسيع قاعدة الاتحاد؟

على صحرائه وتطبيع المغرب علاقته الدبلوماسية مع إسرائيل كانت بمثابة كتابة فصل النهاية لهذا التكتل. المنطقة المغاربية لم تنجح في اندماجها السياسي بسبب غياب الإرادة السياسية، فالعوامل التفسيرية لذلك الفشل كثيرة وعلى مستويات مختلفة وتتركز بشكل أساسي في قضية الصحراء، وبالتالي على التنافس الجيوستراتيجي بين المغرب والجزائر، الذي ظل عقدة عصبية عن تفكيك لغز مفرداته رغم محاولات العاهل المغربي الملك محمد السادس لإزالة غيوم الحفاء والقطعية مع السلطات الجزائرية الجديدة.

وإذا بدا هذا الصراع هو العامل الرئيسي الذي يعيق بناء الاتحاد المغاربي، فإنه يوضح عدم قدرة الجزائر والمغرب على التقارب منذ "حرب الرمال" في 1963، في ظل علاقة عدم الثقة، وأحيانا العداء، حينما حثت الرباط المخابرات الجزائرية مسؤولية تفجير فندق مراكش في 1994، وفرضت التأشيرة على الجزائريين، لترد الجزائر بإغلاق حدودها.

غياب الديناميكية المغربية الموحدة يكمن بالأساس في عدم توافق الأنظمة السياسية المغربية وعجزها عن التقارب، ناهيك عن الاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقلبات التاريخ والمواقف الجيوستراتيجية. كل تلك العوامل ساهمت في زيادة الصعوبات وتعقيد الوضع المخبئ أصلا.

رغم هذه التعقيدات إلا أن قادة الدول بإمكانهم تجاوز مشكلة الانطوائية إذا ما قاموا بتحريك الدبلوماسية، فإعادة إحياء الاتحاد

والاقتصادية، واتجه كل بلد منها إلى رسم معالم علاقات جديدة خارج نطاق هذا التكتل، بدليل أنه لم تعقد أي قمة على مستوى القادة منذ قمة تونس في العام 1994. فهل هناك تشردم أكثر من هذا؟

إن عدم تحقيق أهداف الوحدة يعود إلى أسباب كثيرة يتعلق بعضها بالعلاقات السياسية بين دول المنطقة وبطبيعة اقتصاد كل بلد، وبعضها يتعلق بالأيديولوجيا والثقافة، فيما يرتبط بعضها الآخر بالتاريخ والمؤسسات القائمة. لكن أيضا المتغيرات التي حصلت على الساحة في الألفية الأخيرة من خلال اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب

بالنظر لما يعانيه من تعثر في مسيرته وجمود في تطبيق العشرات من الاتفاقيات المبرمة في ما بين الدول الأعضاء. الواقع يشي بوضوح بأن هذا الاتحاد يعد من أكبر التكتلات السياسية فشلا في التاريخ الحديث، ويات يوما بعد يوم يقفد حتى أسباب ودواعي وجوده، ويمنحنا فكرة واحدة هي أن هذه الدول مُصرّة على إعادة تدوير الفشل.

ثمة دلائل عديدة لا يمكن اختصارها في قضايا معينة ذات أبعاد استراتيجية صرفة تشير إلى أن الاتحاد ولد ميتا. فالعلاقات بين دول المنطقة مزّت طيلة العقود الماضية بسلسلة من التقلبات والهزات السياسية والأمنية

الأبصار ظلت شاخصة لسنوات تنتظر استعادة دول المنطقة من كل ما حدث لتري اتحادا بين القادة، والذي سيحقق التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين شعوب المنطقة التي راحت ضحية الخلافات. وما إذا كان سيساعد النظام الجديد في تونس وليبيا في إيجاد استراتيجية بديلة لإحياء الاتحاد وإخراجه من حالة "الموت السريري" الذي يعاني منه، إلى حالة من النشاط والحيوية والتعاون والتكامل بين دولة رغم الهوة العميقة بين أهم عضوين فيه.

المتأمل في واقع اتحاد المغرب العربي اليوم سيصاب بخيبة أمل كبيرة. لكن هذا ليس مستغربا، وذلك

رياض بو عزة  
كاتب ومصحف تونس

المغرب العربي الكبير كتكتل يمنحنا شعورا بعدم مواكبة التطورات والتغيرات الطارئة في أجزاء أخرى من العالم، إذ تتفاقم المشاكل الرئيسية في هذه المنطقة الاستراتيجية أكثر مما يتم حلها والوضع العام لا يتقدم إلى المستوى الذي يحق لنا توقعه، ونحن نقف على أطلال 32 عاما من تأسيس الاتحاد المغربي، والذي صار مناسبة شكلية بروتوكولية يتبادل فيها قادة المنطقة رسائل "التهنئة" بولادة هذا الكيان المريض.

الكثيرون نغالوا بأن تكون رياح التغييرات الجيوسياسية التي ضربت تونس وليبيا ضمن ما يسمى بـ"الربيع العربي"، وما تلاها من حراك شعبي في الجزائر للقطعية مع الطبقة الفاسدة، والمساعي المغربية الحثيثة لإبقاء أبواب الحوار مفتوحة مع الجميع، ومحاولات موريتانيا الدبلوماسية لراب الصدع بين "الأخوة" (المغرب والجزائر)، كقضية برسم معالم أكثر وضوحا لهذا التكتل بعد سنوات من الجمود.

الكل كان ينتظر ربيعا لاتحاد المغرب العربي ومستقبلا مشرقا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لشعوب المنطقة. حتى أن تنامي النشاط الإرهابي الذي شكّل تهديدا حقيقيا ومباشرا لأمن المنطقة واستقرارها في العشرية الأخيرة، لم يشفع لدول الاتحاد المغربي لتكوين جبهة مشتركة ذات فاعلية يمكن من خلالها بناء قاعدة صلبة تقطع مع الماضي وتنتظر إلى المستقبل، بل فضلت البحث عن منافذ أخرى بحثا عن التفليس.



غياب الديناميكية المغاربية الموحدة حتى الآن يكمن بالأساس في عدم توافق الأنظمة السياسية لدول المنطقة، فضلا عن تقلبات التاريخ والمواقف الجيوستراتيجية وتأثيراتها الدبلوماسية

باستثناء عدة إنجازات تحققت من خلال هياكل بعيدة عن فلك السياسية، رغم أن الدوافع قد تكون سياسية، مثل اتحاد الغرف التجارية للمغرب العربي أو اتحاد صحفبي المغرب العربي، على سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن القول إننا متفائلون بمستقبل هذا التكتل لسبب بسيط وهو غياب أسس الديمقراطية الحقيقية والحكمة والاستغلال الأمثل للثروات المادية والبشرية، التي يفترض أن تكون أساسا لبناء قوة إقليمية ذات ثقل استراتيجي.